

في العلاقات، ويفتح الباب أمام التنسيق في كل المجالات، بما فيها التحركات السياسية المتعلقة بالتحضير لمؤتمر السلام... [خاصة] ان المواقف متطابقة في شأن انعقاد المؤتمر على قاعدة الشرعية الدولية وتحت اشراف الامم المتحدة، على ان يكون دور المؤتمر دوراً مستمراً بمشاركة جميع الاطراف». وأشار عبدربه الى «حرص سوريا على التمثيل الفلسطيني المستقل، من خلال منظمة التحرير الفلسطينية» (المصدر نفسه). وقد أعلن وزير الاعلام السوري، محمد سلمان، في مقابلة مع صحيفة «الاتحاد» الصادرة في أبوظبي، عن «ان سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفقتا، خلال محادثاتهما في دمشق أخيراً، على عدم قبول أية حلول جزئية في الشرق الاوسط». وأوضح: «يمكنني القول ان موقف سوريا والمنظمة كان متطابقاً تجاه مؤتمر السلام وعدم القبول بأية حلول جزئية» (القدس العربي، ١٩٩١/٦/٥، ص ١).

وقد أوضح القدومي ان مطلب منظمة التحرير الفلسطينية لم يتغير في ما يتعلق «باقامة دولة فلسطينية مستقلة والانسحاب الاسرائيلي الشامل من [على] الاراضي المحتلة ومدينة القدس وازالة المستوطنات... [فـ] اذا ما توفرت دلالات من أجل الوصول الى حل عادل للقضية الفلسطينية واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فان الامور الاخرى كلها تهون... [و] هذه المسائل نوقشت مع الاشقاء في سوريا والاردن». وكان الهدف من محادثات الوفد الفلسطيني في كل من سوريا والاردن هو «ايجاد موقف عربي موحد حيال ما يجري في المنطقة، بالنسبة الى التسوية السياسية». وقال القدومي ان سوريا وافقت، أيضاً، على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى عقد اجتماع مشترك لدول المواجهة العربية بغية تنسيق المواقف ازاء الجهود السلمية» (الحياة، ١٩٩١/٥/٣٠، ص ٣). وقالت مصادر قيادية فلسطينية في تونس: «ان الاجتماعات التي تمت بين وفد اللجنة التنفيذية، برئاسة فاروق القدومي، وكبار المسؤولين السوريين، وفي مقدمهم الرئيس حافظ الاسد ونائبه السيد عبدالحليم خدام ووزير الخارجية السيد فاروق الشرع، لم تكن لقاءات للحديث العاطفي عن العلاقات بين الشعبين، والمناقشات جديّة وفي العمق لتحديد

القدومي (ابو اللطف)، وعضوية كل من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، ياسر عبدربه وسليمان النجاب ومصطفى الزبري (أبو علي مصطفى). وفي ١٩٩١/٥/٢٦، اجتمع الوفد الفلسطيني مع وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع. وقال مصدر فلسطيني مطلع «ان الجانبين، السوري والفلسطيني، لاحظا [في] اثناء محادثتهما... ان وجهات النظر 'مشتركة'، وهما يؤيدان عقد مؤتمر سلام باشراف الامم المتحدة ومشاركة أوروبا الى جانب الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن مجلس الامن [الدولي]. وكرّر الجانبان رفضهما 'حلولاً جزئية ومنفصلة'، واعتبرا انه من الضروري التوصل الى تسوية 'شاملة' في الشرق الاوسط... [و] انهما اتفقا على العمل لـ 'تعزيز التنسيق مع الدول العربية المعنية مباشرة بالنزاع، وخاصة الاردن'... [و] ان 'سوريا تدعم مبدأ مشاركة م.ت.ف. في وفد مستقل، أو من ضمن وفد عربي مشترك' (المصدر نفسه، ١٩٩١/٥/٢٨، ص ١). وصرّح القدومي، بعد لقائه الشرع، بـ «ان الجانبين بدأ 'عهداً جديداً في العلاقات السورية - الفلسطينية'». وقال: «لسنا فقط مرتاحين؛ بل ان النتائج المثمرة ستعزز العلاقات السورية - الفلسطينية في شكل ايجابي، وستعكس على معظم العالم العربي... [و] ان موقفنا من عملية السلام مشترك، وجهات النظر متفقة» (الحياة، ١٩٩١/٥/٢٧). كما التقى الوفد الفلسطيني نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، حيث كانت القضية اللبنانية، مدار البحث. وأنهى الوفد زيارته لدمشق بلقاء مع الرئيس السوري، حافظ الاسد، في ١٩٩١/٥/٢٨، صرّح بعدها الناطق باسم القصر الرئاسي السوري، جبران كورية، «بأن المحادثات دارت حول الأوضاع في المنطقة والصراع العربي - الاسرائيلي، والافكار المطروحة لاطلاق عملية سلام قائمة على أساس قرارات الامم المتحدة» (الحياة، ١٩٩١/٥/٢٩، ص ٣). كما صرّح رئيس الوفد الفلسطيني بـ «ان لقاءه مع الرئيس الأسد أرسى العلاقات السورية - الفلسطينية على أسس واضحة، وراسخة، ومتينة» (المصدر نفسه). وقال عضو الوفد الفلسطيني، ياسر عبدربه، ان اللقاء «هو بداية مرحلة جديدة